

قياس أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي

في الجزائر الفترة: 1990-2013

بوحلايس محمد خليل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

Abstract

This study aims measuring and analyzing the impact of fiscal policy on economic growth in Algeria, throughout the study of the development of their, besides the study of the impact of fiscal policy tools, such as: the public revenues, the public expenditures and the general budget, on GDP (Gross domestic product). The GDP is used as an economic growth index that involves modern measurement methods of econometrics, the conclusion was that a long term relationship and causal exists between fiscal policy tools and the real GDP.

Key words: the public revenues, the public expenditures, the general budget, the GDP.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة أثر أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي تم استخدامه كممثل للنمو الاقتصادي، حيث تم استخدام الطرق القياسية الحديثة، وقد تم التوصل إلى أن هناك علاقة سببية وطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة:

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، وهذا لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي نظراً لضعف القطاع الخاص من جهة، ولوفرة الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسة المالية التوسعية من جهة أخرى. والمتتبع لتطور السياسة المالية في الجزائر يلاحظ بشكل واضح توجه هذه السياسة في السنوات الأخيرة إلى دعم النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة إصلاحات الأمر الذي جعلها تكتسب جانب من الأهمية من قبل صانعي القرار، وتتمثل هذه الإصلاحات في الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ سنة 1989، والتي كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وكذا تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي، ومن بين أهم البنود التي تم التركيز عليها في هذه الإصلاحات هو بند المالية العامة سواء أكان ذلك من جانب الإيرادات العامة أو النفقات العامة، وذلك لزيادة مردودية كل منها وللتقليل من التبذير، حيث قامت الجزائر بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، كما أنه ومنذ سنة 2001 لوحظ الاعتماد الكبير على السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تبني برامج اقتصادية ضخمة والتي تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والمخطط الخماسي للنمو (2010-2014) والتي رصدت لها مبالغ ضخمة. ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 1990-2013.

- مما سبق يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة على النحو التالي:
- ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ومن أجل الإلمام بهذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات التالية:
- ما المقصود بكل من السياسة المالية والنمو الاقتصادي؟
- ما هو مسار السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة توجب علينا طرح الفرضيتين التاليتين:
- السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر يخضعان بالدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار البترول.
- هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أن الجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهي في ذلك تولي للسياسة المالية اهتماماً خاصاً بوصفها تحتل مركز الأهمية بين السياسات الاقتصادية، مما يجعل تقييم أداء السياسة المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية أمراً ضرورياً وهاماً ليتسنى تقدير مدى قدرة ونجاعة الإجراءات والسياسات المنفذة في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي نلمسه من خلال عملية عرض المفاهيم الاقتصادية، النظرية والتطبيقية التي تناولت كل من السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، بينما تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي في تحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال توظيف الأساليب القياسية لقياس العلاقات الأساسية بين المتغيرات وفي التعرف على معنوية معاملات المتغيرات المفسرة للظاهرة وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية للتأكد من صلاحية النموذج.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات عاجلت إشكالية أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ولكنّ الملاحظ أنها في الغالب ركّزت على إحدى أدوات السياسة المالية، ومنبين أهم الدراسات السابقة للموضوع التي تمّ الإطلاع عليها نجد:

دراسة 'Zagler Martin and Dürnecker Georg'⁽¹⁾ حيث عرض فيها الباحثان مختلف النماذج القياسية التي تربط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي سواء من جانب السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام، وذلك من خلال دالة 'كوب-دوغلاس' وتوسيعها بإدخال عناصر الضرائب والإنفاق الحكومي. ولقد تمّ التركيز في هذه الدراسة على دور الإنفاق العام على البنية التحتية في تحفيز النمو الاقتصادي، وتوصّلا إلى أن الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة وعلى البحث والتطوير R & D يؤثر تأثيراً موجباً ومهماً على تطور رأس المال البشري أي رفع النمو الاقتصادي، كما بينا بأن الضرائب لها أثر مهم في النشاط الاقتصادي.

دراسة 'شبيبي عبد لرحيم وبطاهر سمير'⁽²⁾ حيث تناول الباحثان في هذه الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في

الجزائر، وتوصلا إلى أن علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي كانت من جانب واحد فقط، حيث النمو الاقتصادي هو الذي يتحكم في السياسة المالية وليس العكس (وبذلك التأكيد على قاعدة واجنر^(*) للجزائر)، كما أنا السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي اتبعتها الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر، وذلك راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تقدر المؤسسات على زيادة إنتاجها وهو ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي.

دراسة 'PSrinivasan'⁽³⁾ حيث قام الباحث بدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الهند على مدى الفترة 1973 إلى 2012 باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وخلص إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على المدى القصير والطويل.

خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع والوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة وتحليلها تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

I- الأسس النظرية للسياسة المالية والنمو الاقتصادي.

II- تحليل تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2013.

III- قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2013.

المحور الأول: الأسس النظرية للسياسة المالية والنمو الاقتصادي:

سيتم التطرق في هذا المحور إلى الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

أولاً/ مفهوم السياسة المالية:

إن فكرة استخدام مالية الحكومة والموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لاقت قبولاً منذ النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي، منذ دعوة الاقتصادي 'جون ماينرد كينز' على ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أعقاب أزمة الكساد العظيم التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1929-1933).

1- تعريف السياسة المالية:

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية لأن تعريفها يتم وفقاً للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة لتحقيقها، والتي تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي، ودرجة تطورها هذا ما يقود بالنهاية إلى تعدد التعاريف المتعلقة بالسياسة المالية.

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "وسيلة من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"⁽⁴⁾. كما تُعرّف أيضاً بأنها "سياسة الدولة المتعلقة بالضرائب والرسوم"⁽⁵⁾.

أي أن السياسة المالية هي أداة عمل الدولة على جبهة الموازنة العامة، فهي خطة عملها باستخدام الإنفاق والاقطاع العامين للتدخل في الحياة الاقتصادية، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2- أهداف السياسة المالية:

لقد أدى توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى توسع وظيفة السياسة المالية، فبالإضافة إلى اعتبارها أداة تمويلية، أصبحت تؤدي دوراً هاماً في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك أصبح لزاماً عليها أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وهذا من أجل تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:

أ- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية، ويعني استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأحسن طريقة ممكنة، حيث أن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بكفاءة وفاعلية، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.⁽⁶⁾

ب- تحقيق مستوى التشغيل الكامل، أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة.

ج- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، من الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها الحفاظ على المستوى العام للأسعار، من خلال استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير على هذه المستويات سواء أكان بالارتفاع أو الانخفاض.⁽⁷⁾

ت- تحقيق العدالة في توزيع الدخل، حيث أن العدالة الاجتماعية تلزم السياسة المالية بإعادة توزيع الدخل القومي على مختلف الشرائح الاجتماعية، وفق معايير معينة؛ يرى المجتمع من خلالها ما يمكن اعتباره حالة عادلة أو مناسبة لتوزيع الثروة. وتعتبر هذه العملية مقياساً للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة الأفراد وذلك هو هدف النمو الاقتصادي.⁽⁸⁾

ث- تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على زيادة نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات)، ويعتبر مقياساً للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة الأفراد وهذا هو هدف النمو الاقتصادي⁽⁹⁾، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التوسع في إمكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية، الأمر الذي جعل من هذا الهدف ليكون هدفاً طويلاً الأمد باعتدات سياسات مالية مثلى والإناطة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية.

مما سبق نستنتج أن السياسة المالية تهدف بالأساس إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الاستهلاك والأسعار وتوظيف الموارد الإنتاجية وتحقيق عدالة اجتماعية.

3- أدوات السياسة المالية:

يُعتبر إشباع الحاجات العامة جوهر النشاط المالي العام والذي له أهمية محورية في تحقيق أهداف الإدارة الاقتصادية في كل الدول على اختلاف نظمها؛ وإشباع هذه الحاجات العامة إنما يتم من خلال النفقات العامة التي تتحدد من خلال قدرة الحكومة على تدبير إيرادات عامة تكفي لتغطية هذه النفقات، ويتم التفاعل بين النفقات العامة والإيرادات العامة في إطار خطة مالية للحكومة تمتد على فترة زمنية وتسمى بالموازنة العامة.

أ- الإيرادات العامة،

تعرف الإيرادات العامة بأنها: "الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضاً داخلية أو خارجية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"⁽¹⁰⁾ من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التالية للإيرادات: الصفة النقدية للإيرادات العامة، والدولة هي المكلفة والملزمة بتحصيل الإيرادات العامة بصفتها السيادية، وتهدف هذه الإيرادات إلى تغطية النفقات العامة.

ب- النفقات العامة،

يُمكن تعريف النفقة العامة بأنها: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"⁽¹¹⁾ ويتضح من هذا التعريف أن للنفقة العامة ثلاث عناصر تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها عن غيرها من أنواع النفقات، وهي: الصفة النقدية للنفقة، والنفقة العامة يقوم بها شخص عام، والغرض من النفقة هو تحقيق نفع عام.

ت- الموازنة العامة:

يُفترض أن يتبع دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة الحديث عن الموازنة العامة، على اعتبار أنها تنظيم مالي يتقابل فيه كل من جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويحدد العلاقة بينهما، بحيث يتم توجيهها لتحقيق أهداف السياسة المالية. ويمكن تعريف الموازنة العامة بأنها: "تقدير مفصل للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة عادة تكون سنة، وتعمل على تحقيق الأهداف العامة التي تتبناها الدولة".⁽¹²⁾

ثانياً/ مفهوم النمو الاقتصادي:

يُعتبر النمو الاقتصادي من أهم المصطلحات التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، كونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

توجد العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي ترمي إلى نفس الفكرة، أهمها أن النمو الاقتصادي هو: "مدلول كمي يتمثل في الزيادة المحققة لإنتاج بلد ما على المدى الطويل"⁽¹³⁾ ويُعرّف أيضاً بأنه: "تلك القوة الهائلة والتي تسمح بتحسين المقدرة المعيشية للأفراد داخل مجتمعاتهم، فالدول تتقدم من خلال تحقيقها لمعدلات مرتفعة من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد، وبمقدرتها على الحفاظ على هذه المستويات لفترة أطول".⁽¹⁴⁾

من خلال التعريفين السابقين يُمكن استخراج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة وعلى المدى الطويل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية (نقدية).

2- أهمية النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يُحقّقه النمو الاقتصادي للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ- بالنسبة للأفراد، إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من المستوى المعيشي للأفراد ويساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية⁽¹⁵⁾ كما يساعد في القضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج وتحسين الصحة العامة.⁽¹⁶⁾

ب- بالنسبة للدولة، إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساخرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.⁽¹⁷⁾

3- خصائص النمو الاقتصادي:

يمكن حصر خصائص النمو الاقتصادي حسب الاقتصادي 'سيمون سميث كزنتس' S. Kuznets -ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه الخصائص تخص الدول المتقدمة حيث يمكن أن تشمل بعض هذه الخصائص اقتصادات الدول النامية- كما يلي:⁽¹⁸⁾

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحويل الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.

- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يُعادل نحو ثلث سكان العالم. ومن خلال الخصائص التي تمّ ذكرها سابقاً نستنتج أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين أن الخاصية الثالثة والرابعة تمثل أن متغيرات التحول الهيكلي، أما الخاصية الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو.

ثالثاً/ العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي:

اختلفت وجهات النظر تجاه السياسة المالية في تمويل التنمية والنمو الاقتصادي بشكل أساسي خلال العقود السابقة، حيث في البداية ركزت اقتصاديات التنمية بشكل أساسي على الطرق التي تدعم وتضاعف من معدّل الادخار القومي من أجل تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي وكان من بين استراتيجيات هذا التفكير هو زيادة حصة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بهدف حشد الموارد لتمويل الارتفاع المستمر للاستثمار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والترويج لفكرة أن الاستثمار الحكومي يقود إلى النمو الاقتصادي. هذه الدفعة الكينزية القوية تطورت بسهولة في نماذج النمو النيوكلاسيكية لمشاهدة التأثيرات الإيجابية للمعدّلات الضريبية المرتفعة في التكوين الرأسمالي من أجل الرفع بحصة الفرد من الدخل القومي. إن زيادة الطاقة الضريبية في الدول النامية شكّلت التزاماً سياسياً مهماً خلال هذه الفترة، وفي سياق نماذج النمو المبسّطة التي تمّ تقديمها من الممكن ملاحظة أن الزيادة في معدّل الضريبة من أجل تمويل أكبر للاستثمارات الحكومية سوف تظهر على شكل حصة أكبر من رأس المال إلى العمل وكذلك في حصة الفرد من الدخل. ويساهم في نجاح هذه السياسة الفشل الضمني للسوق والتمويل غير الكافي للمشروعات الذي كان يمكن إصلاحه من خلال إعادة تخصيص المدخرات إلى القطاع العام.⁽¹⁹⁾

ولقد قام بعض رواد التنمية المالية بنقد هذا الطرح على اعتبار أنه لم يتم الحصول على الدفعة القوية بالاستناد إلى نماذج النمو النيوكلاسيكية، وقد عكس الفكر التنموي

حتى بداية السبعينات من القرن الماضي وجهة النظر هذه ولكن لم يكن لدى أصحاب هذه الرؤية نماذج نمو ذاتية مناسبة ومقنعة⁽²⁰⁾ وعلى الرغم من أن النماذج الناشئة والمشهورة قد أنتجت حالة من زيادة المدخرات والاستثمارات، فقد كان رد الفعل الجزئي تجاه ارتفاع التوسع في النشاط الحكومي هو تعاضم عجز الموازنات العامة من بداية السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتدني معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم. إن ارتفاع معدّل الضريبة أصبح محل اهتمام في تلك المرحلة وصولاً إلى السنوات الأخيرة.

المحور الثاني: تحليل تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2013:

سيتم التطرق في هذا المحور إلى اتجاهات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

أولاً/ اتجاهات السياسة المالية:

سيتم دراسة تطور السياسة المالية وذلك من خلال تقسيمها إلى فترتين؛ الفترة الأولى من 1990 إلى 2000 والفترة الثانية من 2001 إلى 2013 على اعتبار أن الفترة الأولى تميّزت بانخفاض الإيرادات وبالتالي كان الإنفاق منخفضاً أي تنفيذ سياسة مالية تقشفية، والفترة الثانية تميّزت بارتفاع حصيلة الإيرادات وتنفيذ برامج تنموية ضخمة أي تنفيذ سياسة مالية توسعية.

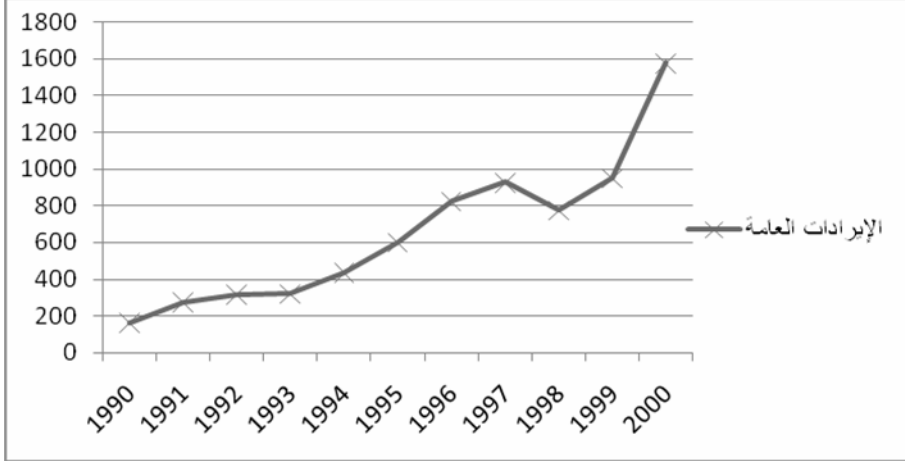
1- اتجاه السياسة المالية في الفترة: 1990-2000:

سيتم فيما يلي عرض تطور أدوات السياسة المالية في الفترة 1990-2000. والتي تميّزت بانخفاض أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى تطبيق سياسة مالية تقييدية.

أ- تطور الإيرادات العامة:

لقد عمدت سياسة الإيرادات العامة خلال هذه الفترة إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات وزيادة حصيلتها، والشكل التالي (شكل رقم -01-) يوضح تطورها:

شكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة للفترة 1990-2000 الوحدو: مليار دج



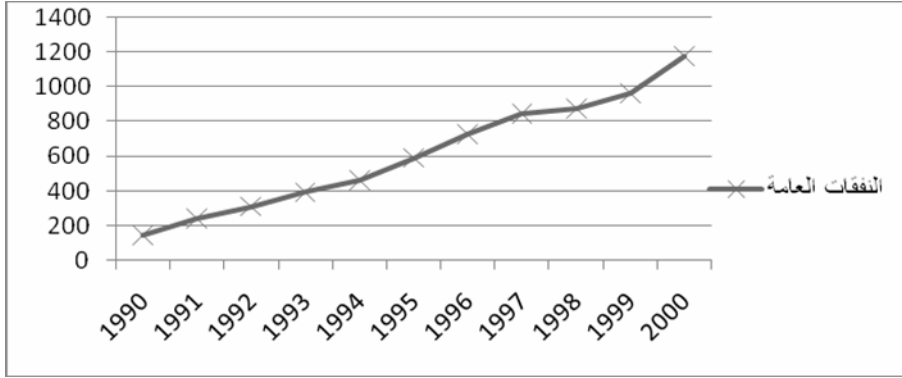
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 1990-2000

من خلال الشكل السابق نلاحظ بأن الإيرادات العامة عرفت تزايداً مستمراً منذ بداية التسعينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفعت من 160,2 مليار دينار سنة 1990 إلى 1578,1 مليار دينار سنة 2000، ما عدا التذبذب الذي لحق بها سنة 1998، وهذا بسبب الاضطرابات التي ميّزت السوق النفطية وتدهور الأسعار المترتبة عنها حيث انخفض سعر البرميل من 19,09 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,72 دولار أمريكي سنة 1998.

ب- تطور النفقات العامة:

تمثلت جهود التعديل المبذولة خلال هذه الفترة خصوصاً في مراقبة النفقات باعتماد الصرامة سواء على مستوى النفقات الجارية أو النفقات الرأسمالية، وشمل تقليص النفقات الجارية أساساً المرتبات والأجور باعتبارها تشكل الجزء الأهم لنفقات التسيير، كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية لترشيد النفقات العمومية. والشكل التالي (شكل رقم -2-) يوضح تطور النفقات العامة:

شكل رقم (2): تطور النفقات العامة للفترة 1990-2000 الوحدة: مليار دج



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 1990-2000

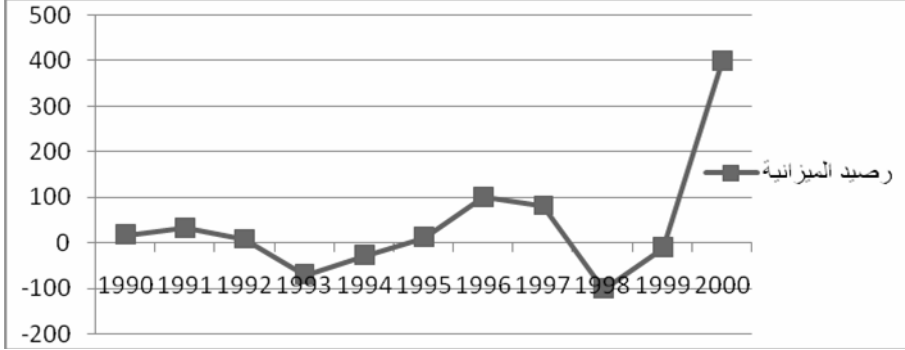
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الإطار الذي تميزت به السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بنمو الإنفاق العام بالرغم من الجهود المبذولة لتقليصه، حيث شهدت هذه الفترة تطبيق إصلاحات جوهرية مست جميع القطاعات على إثر توقيع اتفاقية 'ستاند باي' وتطبيق مخطط الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

ت- تطور الموازنة العامة:

الشكل التالي (شكل رقم-3) يوضح تطور عجز وفائض الموازنة العامة في الجزائر:

شكل رقم (3): تطور عجز وفائض الموازنة العامة

للفترة 1990-2000 الواحد: مليار دج



المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 1990-2000

تميزت هذه الفترة بتطور كبير في جانب الميزانية، حيث انتقلت من وضعية فائض خلال الفترة (1990-1992) إلى ميزانية بدأت تعرف العجز (1993-1994) إلا أن هذا العجز لا يفسر بانخفاض أسعار البترول وإنما زيادة الأجور والرواتب التي ارتفعت في تلك الفترة وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية بدايةً من فيفري 1992 بالإضافة إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وبعد ذلك بدأ رصيد الميزانية يعرف تحسناً - ما عدا التذبذب الحاصل سنة 1998 و1999- وذلك من خلال الإجراءات المتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، وارتفاع حصيلة الجباية البترولية لارتفاع أسعار البترول.

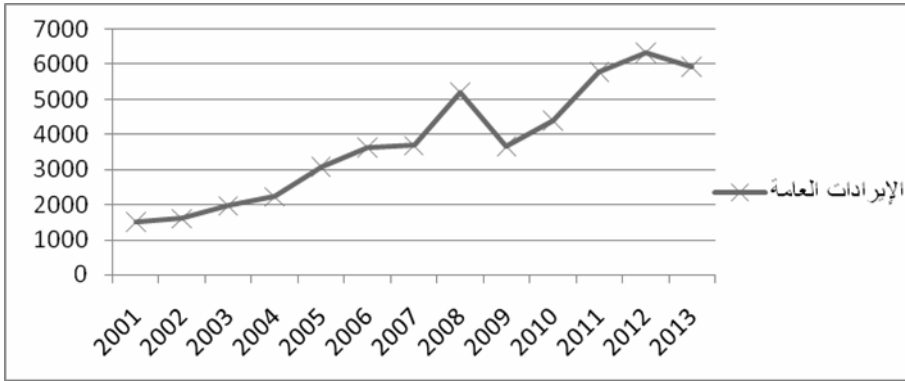
2- اتجاه السياسة المالية في الفترة: 2001-2013:

في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك من خلال البرامج التنموية المنفذة على طول الفترة 2001-2013.

أ- تطور الإيرادات العامة:

لقد عرفت الإيرادات العامة للدولة زيادة مستمرة خلال هذه الفترة والشكل التالي (شكل رقم 4-) يوضح تطورات الإيرادات العامة:

شكل رقم (4): تطور الإيرادات العامة للفترة 2001-2013 الوحدة: مليار دج



المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2005-2013

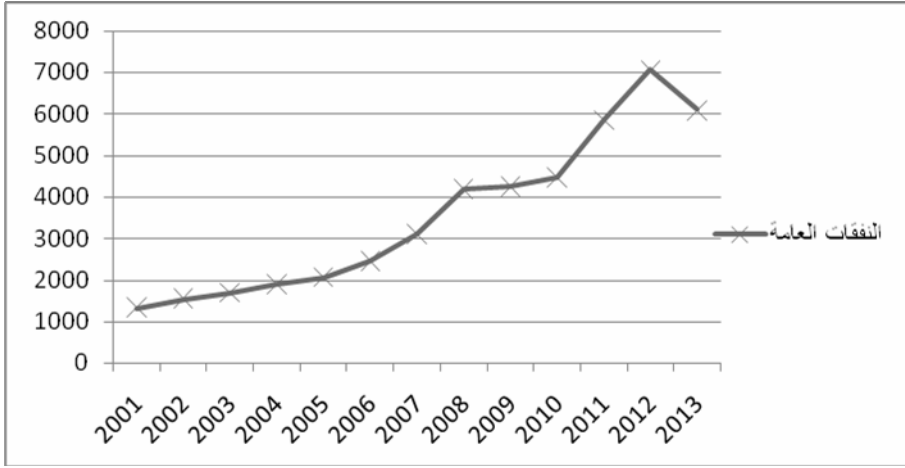
من خلال الشكل السابق نلاحظ بأن هناك تطورات إيجابية في مستوى الإيرادات العامة للدولة، حيث ارتفعت من 1505,5 مليار دينار سنة 2001 إلى 5940,9 مليار دينار سنة 2013، وذلك راجع إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول. ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى اعتماد جباية الدولة على أوعية ضريبية غير مستقرة مما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة العائدة للدولة وكذلك انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 99,9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي سنة 2009.

ب- تطور النفقات العامة:

لقد طبقت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة إنفاقية توسعية، ويرتبط ذلك بالتوسع في النفقات الجارية (الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية وارتفاع

الأجور...الخ)، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري، وذلك لتمويل البرامج والمخططات التنموية المسطرة في هذه الفترة، والشكل التالي (شكل رقم 5-) يوضح تطورات النفقات العامة:

شكل رقم (05) : تطور النفقات العامة للفترة 2001-2013 الواحد: مليار دج



المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2005-2013.

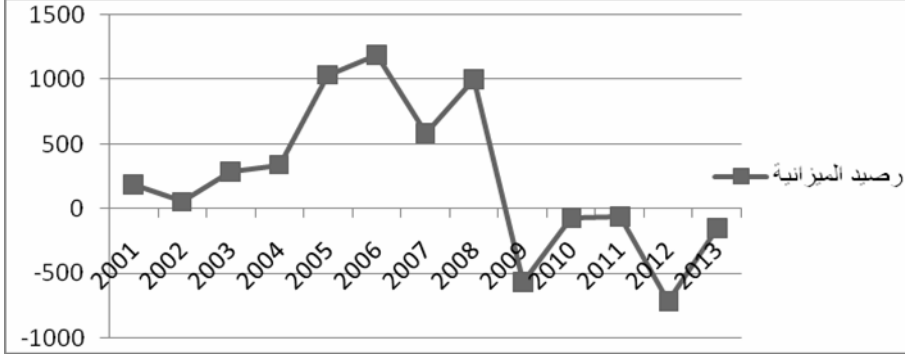
من خلال الشكل نلاحظ أن هناك اتجاه تصاعدي للنفقات العامة وهذا راجع لتنفيذ الدولة لمشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) وبرنامج دعم النمو (2009-2005) والمخطط الخماسي للنمو (2010-2014). وهو ما جعل الحكومة تتحول من تطبيق سياسة مالية انكماشية إلى تطبيق سياسة مالية توسعية.

ت- تطور الموازنة العامة:

الشكل التالي (شكل رقم 6-) يوضح تطور عجز وفائض الموازنة العامة في الجزائر:

شكل رقم (6): تطور عجز وفائض الموازنة العامة

للفترة 2001-2013 الوحدو: مليار دج



المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2005-2013.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الميزانية العامة في الجزائر حققت فائض حتى سنة 2008، وبعد هذه السنة أصبحت تعاني من عجز هذا العجز يمكن تفسيره بانخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة وتنفيذ المخطط الخماسي للنمو (2010-2014) الذي رصد له مبلغ 286 مليار دولار أمريكي.⁽²¹⁾

ثانياً/ اتجاهات النمو الاقتصادي:

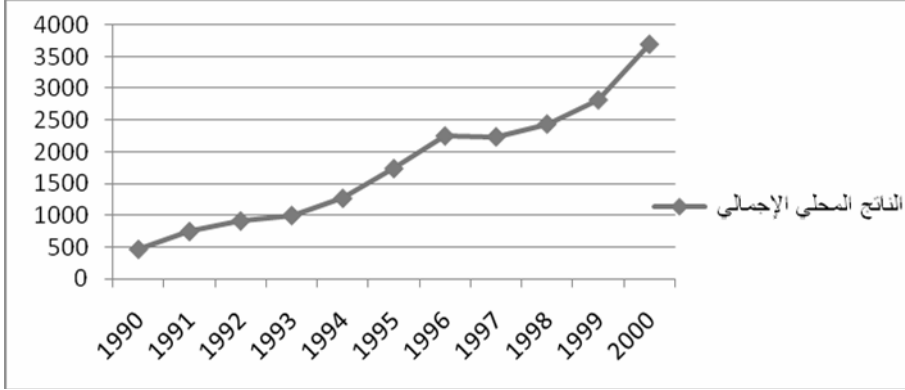
سيتم دراسة تطورات النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال تقسيمها إلى فترتين:

1- اتجاه النمو الاقتصادي في الفترة: 1990-2000:

الشكل التالي (شكل رقم-7) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر:

شكل رقم (7): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

للفترة 1990-2000 الوحدة: مليار دج



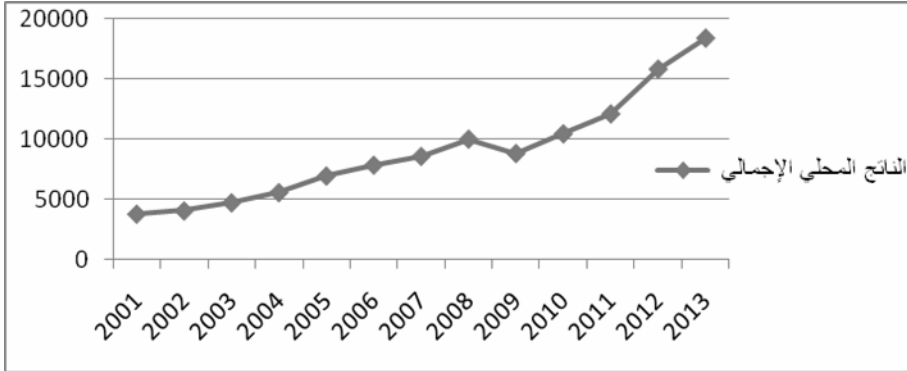
المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2011.
من خلال الشكل السابق نلاحظ وجود تطور تصاعدي -بوتيرة منخفضة-
للناتج المحلي الإجمالي ويمكن إرجاعه إلى الإصلاحات المتّبعة في تلك الفترة وسهر
السلطات على تطبيقها وكذلك الارتفاع النسبي في أسعار البترول، مع تسجيل
ملاحظة تتمثل في الانخفاض المسجّل سنة 1997 ومردّد ذلك هو انخفاض أسعار
البترول في تلك السنة.

2- اتجاه النمو الاقتصادي في الفترة: 2001-2013:

الشكل التالي (شكل رقم-8-) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في
الجزائر:

شكل رقم (8): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

للفترة 2001-2013 الوحدة: مليار دج



المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الشكل السابق نلاحظ وجود تطور كبير مستمر وتصاعدي للناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا إلى عدة اعتبارات أهمها انتعاش قطاع الخدمات والفلاحة والارتفاع الكبير في أسعار البترول، مع تسجيل ملاحظة تتمثل في الانخفاض المحسوس المسجل سنة 2009 ويعود هذا إلى تداعيات الأزمة العالمية التي حدثت سنة 2008.

المحور الثالث: قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2013:

قبل كل شيء لابد من دراسة استقرارية مختلف السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى أو بعد إجراء الفروقات، ولقد تعددت اختبارات الاستقرارية إلا أن اختبار جذر الوحدة يعدّ من أهمها، وذلك لأنه لا يحدّد فيما إذا كانت هذه السلسلة غير مستقرة أو لا فقط، وإنما يكشف عن طبيعة عدم الاستقرار والطريقة الأفضل لمعالجتها.

ولاختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي سيتم الاعتماد على مؤشرات السياسة المالية ودراسة العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو

الاقتصادي. وبما أنه في الغالب تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة فإنه يتوجب علينا قبل كل شيء معرفة استقرار هذه السلاسل لأن عدم الاستقرار يؤدي إلى الحصول على نتائج غير حقيقية وبالتالي يتم تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة عن طريق تحويلها إلى سلاسل لوغاريتمية، وهذا ما تحدده طبيعة السلاسل، ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية المعتمدة سيتم استخدام اختبار 'ديكي فولر' الموسع واختبار 'فليب براون' ومن ثم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، ثم دراسة اختبار السببية بين كل متغير والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعرفة اتجاه العلاقة السببية. ولتبيين درجة تأثير كل متغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيتم اعتماد اختبار التباين وذلك بالاستعانة ببرمجية **EViews 8**.

قبل بداية الدراسة التطبيقية لا بد أولاً من التعريف بمتغيرات الدراسة:

سيتم اعتماد الدراسة من سنة 1990 حتى سنة 2013، حيث سيتم الاعتماد على بيانات سنوية مع العلم أنه لو كانت البيانات فصلية لكان أحسن إلا أن هذا الأمر غير ممكن لعدم توفرها، ونظراً لأن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بالتأثير والتحكم في أدواتها، وبالتالي فإنه سوف يتم اختيار نموذج مبسط في هذه الدراسة يشمل أدوات السياسة المالية كمتغير مستقل، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وسيتم الربط بينهما على شكل نموذج VAR بالشكل التالي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_i Y_{t-n} + U_t$$

حيث:

$$RPIb_t = (Tr_t, Td_t, Sb_t)$$

- (RPIb): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع العلم أنه تم اعتماد مؤشر الأسعار على أساس قاعدة 1989، حيث تم حسابه باستخدام العلاقة التالية:

$$RPIb = (Pib/CPI).100$$

- (Tr): الإيرادات العامة.
- (Td): النفقات العامة.
- (Sb): الموازنة العامة.
- A_i : مصفوفة المعاملات.
- U_t : مصفوفة الخطأ العشوائي.
- \mathbf{n} : عدد فترات التباطؤ الزمني.
- \mathbf{l} : الزمن.

وحتى يعطي التقدير أفضل المقدرات سيتم تحويل النموذج إلى لوغاريتمي:

$$INRPib_t = INT r_t + INT d_t + INS b_t + U_t$$

أولاً/ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

قبل دراسة أي نموذج قياسي من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، حيث تعتبر هذه المرحلة جد هامة في بناء النموذج وتعتمد على الاختبارات الإحصائية المناسبة.

1- اختبار الاستقرارية:

سوف يتم تطبيق اختبار 'ديكي فولر' (ADF) الموسع واختبار 'فليب براون' (PP) على المتغيرات المعتمدة في الدراسة؛ وبالاعتماد على البرمجية الإحصائية 8 EViews تمكنا من الحصول على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : نتائج اختبار "ADF-PP"

للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار ديكي فولر الموسع ADF					
المتغير	اختبار المستوى	اختبار المستوى	اختبار الفروق	اختبار الفروق	درجة التكامل I(D)
	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	الأولى بقاطع	الأولى بقاطع واتجاه عام	
INTr	0,063904	-2,553115	-6,051835	-6,338941	I(1)
INTd	0,769470	-1,433118	-3,342088	-3,649489	I(1)
INSb	-2,6293	-2,638291	-6,961778	-6,915689	I(1)
INRPib	2,100881	-0,987981	-3,998528	-5,260737	I(1)
القيم الحرجة:					
مستوى معنوية 1%	-3,752946	-4,416345	-3,769597	-4,440739	
مستوى معنوية 5%	-2,998064	-3,622033	-3,004861	-3,632896	
مستوى معنوية 10%	-2,638752	-3,248592	-2,642242	-3,254671	

المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج EViews 8

إذا كانت نتيجة اختبار 'ديكي فولر' (ADF-PP) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة نقول أن السلسلة مستقرة، ومن ملاحظة الجدول السابق نجد أن السلسلة الزمنية الخاصة بجميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى سواءً بقاطع أو بقاطع واتجاه عام، حيث نجد أن القيمة المحسوبة لنتائج 'ديكيفولر' أقل بالقيمة المطلقة من القيم المحسوبة، وبالتالي تم اعتماد الفروق الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى؛ أي **I(1)**.

بعد تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة في التباين والمتوسط، نعمل على إجراء الاختبارات القياسية للوصول إلى أفضل المقدرات التي تستخدم في وصف العلاقة الاقتصادية وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك الذي سيتم تطبيقه فقط على السلاسل الزمنية المتكاملة من نفس الدرجة، ومن ثم اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الداخلة في الاختبار ومن ثم استخدام شعاع الانحدار الذاتي (VAR) الذي يعتمد على وجود العديد من المتغيرات الداخلية، وإن كل متغير داخلي يتأثر بقيمه المختلفة وبالقيم المتخلفة لكل المتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج.

2- اختبار درجات الإبطاء الزمني:

بسبب اعتماد نموذج (VAR) على فترات الإبطاء الزمني، فإنه يجب أولاً تحديد فترة التأخر الزمني، وذلك ما سيتم تبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): درجة الإبطاء الزمني في السلاسل الزمنية محل الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-605.8448	NA	1.41e+19	55.44044	55.63881	55.48717
1	-529.1508	118.5271	5.83e+16	49.92280	50.91466	50.15645
2	-504.1342	29.56515*	3.05e+16*	49.10310*	50.88845*	49.52368*

المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج EViews 8

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

تشير العلامة (*) إلى القيمة الأقل المحددة لدرجة الإبطاء الزمني للمقاييس وذلك عند مستوى معنوية 05%، وحسب عدد المشاهدات المقدر بـ 24 مشاهدة فإنه لم يتم تتجاوز فترتين في هذه الدراسة، ومن خلال ملاحظة الجدول أعلاه فإننا نأخذ درجة

التأخر والتي تقابل وتوافق أصغر قيمة في كل مقياس (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، وفي هذه الحالة فإنه سيتم اختيار درجة التأخر ($P = 2$).

ثانياً/ اختبار التكامل المشترك واختبار السببية:

بعد القيام بتحديد درجة التكامل وفترات الإبطاء الزمني فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لـ 'غرانجر'.

1- اختبار التكامل المشترك لـ johansen (اختبار الأثر la trace):

يشترط في اختبار التكامل المشترك أن تكون للسلاسل الزمنية نفس درجة التكامل وقد وجدنا من خلال اختبار جذر الوحدة (ADF) أن درجة التكامل هي: $I(1)$ لكل السلاسل الزمنية وهذا يعني أن هذه المتغيرات يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل، أي إمكانية وجود تكامل مشترك بينها وهذا ما سنكشف عنه من خلال اختبار johansen والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.833415	83.87950	47.85613	0.0000
Atmost 1 *	0.711018	44.44998	29.79707	0.0005
Atmost 2 *	0.412453	17.13940	15.49471	0.0280
Atmost 3 *	0.219067	5.439838	3.841466	0.0197

Trace test indicates 4 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: تم إعدادها بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج EViews 8

يتضح لنا من خلال الجدول السابق وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 05% وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود أكثر من علاقة توازنية في المدى البعيد بين المتغيرات محل الدراسة أي أن هناك أكثر من علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية والنتائج المحلي الإجمالي.

2- اختبار السببية بين المتغيرات:

نظرياً يمكن القول أن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عملياً فإنه ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية حيث يركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة حيث التأخير بستتين.

جدول رقم (04): نتائج تطبيق اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 12/15/15 Time: 06:38

Sample: 1990 2013

Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INRPib does not Granger Cause INSb	22	0.56724	0.5775
INSb does not Granger Cause INRPib		0.15894	0.8543
INTr does not Granger Cause INSb	22	3.34686	0.0595
INSb does not Granger Cause INTr		1.50824	0.2495

INTd does not Granger Cause INSb	22	3.16728	0.0677
INSb does not Granger Cause INTd		1.84666	0.1880
INTr does not Granger Cause INRPib	22	19.8258	4.E-05
INRPib does not Granger Cause INTr		19.4506	4.E-05
INTd does not Granger Cause INRPib	22	8.63543	0.0026
INRPib does not Granger Cause INTd		5.89963	0.0113
INTd does not Granger Cause INTr	22	1.41995	0.2690
INTr does not Granger Cause INTd		1.83644	0.1896

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 8

يوضح الجدول السابق وجود السببية من عدمه بين مختلف المتغيرات، كما أنه يشير إلى أن عدد فترات التباطؤ هي فترتين ($Lags=2$)، ومن خلال اختبار السببية لـ 'غرانجر' وبالاعتماد على إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال يتبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة سببية بين الإيرادات العامة (INTr) والموازنة العامة (INSb) في اتجاه واحد؛ أي من الإيرادات العامة إلى الموازنة العامة.

- وجود علاقة سببية بين النفقات العامة (INTd) والموازنة العامة (INSb) في اتجاه واحد؛ أي من النفقات العامة إلى الموازنة العامة.

- وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي (INRPib) والإيرادات العامة (INTr) في اتجاهين؛ أي من النمو الاقتصادي إلى الإيرادات العامة ومن الإيرادات العامة إلى النمو الاقتصادي؛ بمعنى أن النمو الاقتصادي يؤثر ويتأثر بالإيرادات العامة.

- وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي (INRPib) والنفقات العامة (INTd) في اتجاهين؛ أي من النمو الاقتصادي إلى النفقات العامة ومن النفقات العامة إلى النمو الاقتصادي؛ بمعنى أن النمو الاقتصادي يؤثر ويتأثر بالنفقات العامة.

ثالثاً/ معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة:

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية وإشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلا أننا سنركز على طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، وفيما يلي المعادلة التالية:

1- معايرة المعادلة الخاصة بالنمو الاقتصادي الناتجة عن تحليل VAR:

$$\begin{aligned} \text{INRPib} = & +2.50635143223 * \text{INRPib}(-1) - \\ & 0.127800065825 * \text{INRPib}(-2) + 0.820724078656 * \text{INSb}(-1) + \\ & 1.27218246824 * \text{INSb}(-2) - 3.44094679939 * \text{INTr}(-1) + \\ & 0.986510624053 * \text{INTr}(-2) - 0.242509081574 * \text{INTd}(-1) + \\ & 1.53141403205 * \text{INTd}(-2) - 284.118774587 \end{aligned}$$

$$\text{Adj.R.squared} = 0.995235 . F - \text{statistic} = 549.2124 . N = 22$$

من خلال ملاحظة بيانات النموذج يتضح أن المعادلة مقبولة من الناحية الإحصائية وهذا راجع لكون الناتج المحلي الإجمالي مشروح بصفة جيدة حيث نجد:

- من الناحية الإحصائية نجد أن معامل التحديد **Adj.R.squared = 0.99** ؛ أي أن المتغيرات المعتمدة هي متغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي، وهو يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 99%، أما الباقي فهو 01% والتي تعبر عن الأخطاء العشوائية.

- كما أن قيمة 'فيشر' المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يدل على أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

- كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين معلمات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقيمتها المؤخرة بسنة. أما في التأخر الثاني فإنها تعطي قيمة سالبة أي علاقة عكسية،

أما بالنسبة للموازنة العامة فنجد أنها تبدي علاقة طردية في التأخر الأول والثاني، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي؛ أما بالنسبة للإيرادات العامة فنلاحظ أن هناك علاقة عكسية في التأخر الأول وعلاقة طردية في التأخر الثاني؛ أي أن الإيرادات العامة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البداية إلا أنه عندما يحدث زيادة في الإيرادات العامة فإنها تؤثر طردياً على النمو الاقتصادي. كما نلاحظ أن تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي يكون عكسياً في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فيصبح التأثير طردياً أي تصبح النفقات العامة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

2- تحليل التباين المشترك في نموذج النمو الاقتصادي:

يفيد تحليل التباين في التعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج، وقد تمّ استخدام تحليل التباين لتأكيد النتائج التي تمّ الوصول إليها في الاختبارات السابقة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): تحليل التباين لنموذج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Period	INRPib	INSb	INTr	INTd
1	99.97995	0.020053	0.000000	0.000000
2	39.36521	0.071328	60.56247	0.000994
3	34.97837	31.01133	31.99508	2.015221
4	27.60534	38.45642	27.24211	6.696130
5	29.06401	52.23845	14.26303	4.434507
6	24.56597	43.16091	27.38257	4.890543
7	23.54488	45.49127	26.45454	4.509315
8	23.92124	49.57176	20.35680	6.150197
9	29.02750	51.68544	15.37363	3.913432
10	25.06032	45.56797	24.88959	4.482118

المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج EViews 8

من خلال ملاحظة تحليل التباين للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي نجد أن تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي ضعيف حيث لم يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 6% ومردّد ذلك أن نتائجها تحتاج إلى زمن طويل حتى تظهر، أما بالنسبة للعجز في الموازنة العامة فنجد أن تأثيره ضعيف في الفترة القصيرة جداً حيث كان تأثيره أقل من 1%، لكن في الفترة الطويلة نجد أن نسبة التأثير فاقت 52% لأن تأثير العجز في الموازنة يظهر تأثيره على المدى الطويل، وبالنسبة للإيرادات العامة فنلاحظ أن التأثير في البداية يكون كبير ليصل إلى أكثر من 60% ومع الاستمرار في ذلك يصبح التأثير غير مجدي.

خاتمة:

لقد تمّ القيام في هذه الدراسة بتتبع وتحليل تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 حيث تمّ التطرق للإطار النظري للدراسة بشكل موجز وتقديم عرض عن تطور كل من أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة) والنمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولتحقيق هدف الدراسة تمّ استخدام الأساليب القياسية الحديثة بداية بتحليل السلاسل الزمنية إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي وتحليل التباين المشترك، وذلك لقياس أثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد تمّ التوصل إلى النتائج التالية التي تؤكد الفرضيتين المعتمدين:

- ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بأسعار البترول العالمية، ولذلك تمّ الوصول إلى أنها مرّت بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة السياسة المالية التقشفية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (1990-2000) والتي تميّزت بانخفاض الإيرادات العامة، ومرحلة السياسة المالية التوسّعية وذلك بعد ارتفاع أسعار البترول بعد سنة 2000 والتي تميّزت بتنفيذ برامج إنفاقية ضخمة.
- معظم المؤشرات توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنية بالجزائر.
- اتضح من خلال الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها غير مستقرة في المستوى إلا أنها مستقرة عند الفروق الأولى، الأمر الذي يبين أنها متكاملة من الدرجة الأولى، مما يسمح باستخدام التكامل المشترك.
- يظهر تحليل التكامل المشترك وجود أكثر من علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أي أن هناك أكثر من علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- ومن خلال اختبار السببية لـ 'غرانجر' بين كل مؤشر من مؤشرات السياسة المالية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي تبين لنا أن هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة في اتجاهين؛ أي من النمو الاقتصادي إلى الإيرادات العامة ومن الإيرادات العامة إلى النمو الاقتصادي؛ بمعنى أن النمو الاقتصادي يؤثر ويتأثر بالإيرادات العامة؛ كما يدل الاختبار على وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في اتجاه واحد؛ أي من النمو الاقتصادي إلى النفقات العامة؛ بمعنى أن النمو الاقتصادي يؤثر في النفقات العامة.

- يبين لنا اختبار شعاع الانحدار الذاتي أن مؤشرات السياسة المالية تفسر بنسب مختلفة التغير في النمو الاقتصادي، إذ نجد أن تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي ضعيف حيث لم يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 6%، أما بالنسبة للعجز في الموازنة العامة فنجد أن تأثيره ضعيف في الفترة القصيرة جداً حيث كان تأثيره أقل من 1%، لكن في الفترة الطويلة نجد أن نسبة التأثير فاقت 52% ومرد ذلك أن نتائجها تحتاج إلى زمن طويل حتى تظهر، وبالنسبة للإيرادات العامة فنلاحظ أن التأثير في البداية يكون كبير ليصل إلى أكثر من 60% ومع الاستمرار في ذلك يصبح التأثير غير مجدي، ويُمكن تفسير ذلك بأن الإيرادات العامة وجهت في البداية إلى مشاريع استثمارية منتجة، لكن بعد ذلك أصبحت توجه هذه الإيرادات إلى المشاريع الاستهلاكية حيث أن الملاحظ في الآونة الأخيرة هو الزيادة الكبيرة في الأجور وارتفاع فاتورة الاستيراد من سنة إلى أخرى حيث أصبح يذهب جزء كبير من الإيرادات العامة لتغطية فاتورة الاستيراد.

وعلى ضوء ما سبق يُمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- العمل على تنويع مصادر الإيرادات فلا يجب أن يبقى النفط هو المورد الأساسي خاصة وأن أسعاره متذبذبة.

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، بتطبيق سياسة مالية فعّالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية، وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال مرافقة كل المشاريع المدعّمة من طرف الدولة منذ إطلاقها إلى أن تصبح قادرة على تمويل نفسها.

- ترشيد النفقات العامة والعمل على توجيه هذه النفقات إلى أن تكون نفقات منتجة وتخفيض النفقات الاستهلاكية باعتبارها نفقات غير منتجة.

هوامش وإحالات:

- 1)- Zagler Martin and Dürnecker Georg, **Fiscal Policy and Economic Growth**, Journal of Economic Surveys, VOL 17 NO(3),USA, 2003,P 397-418.
- 2)- شيببي عبد الرحمان وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر-العدد الأول-، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
- 3)- قانون واجنر 'Wagner's Law' نسبة إلى الاقتصادي الألماني 'Adolf Wagner' الذي يعتبر أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة تزايد النفقات، حيث كلما زاد الدخل القومي يزيد معه الإنفاق العام.
- 3)- P Srinivasan, **Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian case**, International Journal of Economic and management, VOL 7 NO(2), 2013,P 335-347.
- 4)- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 99.
- 5)- David Begg, Stanley Ficher, Rudiger Dornbusch, economics, 9th edition, Mc Graw Hill, Higher Education, New York, USA , 2008, P412.
- 6)- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية -الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 46.
- 7)- حسين عبد القادر ويونس جعفر، المالية العامة والموازنات، الطبعة الأولى، دار الفكر، القدس-أبو ديس، 2013، ص: 52.
- 8)- الوادي محمود حسين وعزام زكرياء أحمد، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 213.
- 9)- حسين عبد القادر ويونس جعفر، مرجع سبق ذكره، ص: 52.
- 10)- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص: 63.

- (11)- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 54.
- (12)- وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، ط1، دار النفاثس، الأردن، 2005، ص: 33.
- (13)- Jean. Longatte et pascal. Vanhove, *économie générale*, 7^{ème} édition, Dunod, paris, 2003, p : 53.
- (14)- Cohen,A. J., King,H., Chapleau, P., *Introduction a la macro économie*, 3^{ème} Edition , ERPI , 2005 p: 201.
- (15)- نور الدين عياشي ومحمد خليل بوحلايس، التفسير النيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي: 26/25 نوفمبر 2014، ص: 13.
- (16)- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي-النظرية والفهوم-، دار القاهرة، مصر، 2001، ص: 10.
- (17)- ربيع قرين وكمال زموري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيقة بين الحاجة لتعظيم مكاسب النمو الاقتصادي والخوف من التبعية، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي: 26/25 نوفمبر 2014، ص: 13.
- (18)- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 175.
- (19)- عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سورية، 2008، ص: 109.
- (20)- A.R. Jalali-Naini with D.Souri, **Economic Growth and Fiscal Policy In Selected MENA Countries, IRPD**, August 20th, 2000, au site web:
www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=757 le: 01-11-2015 a 12:56.
- (21)- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 147.